الأمم المتحدة

A/66/728–S/2012/133*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/١٣ وقرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١)، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدِّم تقريرا عن التطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويتضمن التقرير آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك أي جهود ذات شأن بُذلت في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/66/604-S/2011/772). ويتضمن التقرير أيضا موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان. ويتناول الفرع التاسع من التقرير (الملاحظات) الاستعراض الشامل للأنشطة المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وللدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان، وهو الاستعراض الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ١٩٧٤ (٢٠١١). أما المرفق، فيشتمل على تقييم للتقدم المحرز نحو استيفاء النقاط المرجعية

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢.

150312 150312 12-23950 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والمؤشرات منذ صدور تقريري المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠١١ (A/65/738-S/2011/120)، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩).

ثانيا – التطورات ذات الصلة

ألف – التطورات السياسية

٣ – طوال الفترة التي تلت مؤتمر بون، الذي عقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان الشاغل الرئيسي للنقاش السياسي في أفغانستان هو تحديد الكيفية المثلى التي ينبغي بها تناول أي عملية للسلام يحتمل أن تنشأ. وتزايد التركيز في المناقشة، سواء داخل أفغانستان أو خارجها، على سبل تنشيط الجهود التي كانت فيما سبق مشتتة أو متعثرة. وعلى وجه أكثر تحديدا، كانت الفكرة التي غلبت على النقاش هي إمكان إنشاء مكتب لحركة طالبان بهدف تيسير الحوار، وتحديد مكان ذلك المكتب، وقد يكون هذا المكان في قطر.

٤ – وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تم الاتفاق في اجتماع عقد بين الرئيس كرزاي وشخصيات وطنية بارزة على ضرورة إيجاد آلية عملية لإشراك المعارضة المسلحة في الأمور، وتم التشديد أيضا على وجوب أن تكون دفة القيادة في أي عملية للسلام في أيدي الأفغان وأن يكونوا هم أصحاب السيطرة على مجرياتها. وأبدى الحاضرون تأييدا للاقتراحات التي تدعو إلى إنشاء مكتب لحركة طالبان، غير أنهم أشاروا إلى تفضيلهم أن يكون المكتب في أفغانستان أو في المملكة العربية السعودية أو تركيا. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عممت حكومة أفغانستان على البعثات الدبلوماسية بيانا من ١١ نقطة يحدد شروط الحكومة للدخول في هذه المباحثات، مع التأكيد على ضرورة عدم إضاعة المكاسب التي تحققت في السنوات العشر الأخيرة.

٥ – وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلنت حركة طالبان في بيان خطي نُسب إليها عن استعداد الحركة لإنشاء مكتب سياسي من أجل ”التوصل إلى تفاهم مع الأمم الأخرى“، وأشارت في البيان أيضا إلى وجود ”اتفاق أولي مع قطر وأطراف أخرى معنية“. وفي كلمة أدلى بها الرئيس كرزاي أمام مجلسي الجمعية الوطنية في ٢١ كانون الثاني/يناير، دعا الرئيس الأفغان الذين يقاتلون الحكومة إلى إلقاء أسلحتهم. وأعرب عن دعمه لفكرة أن تكون قطر مقرا لمكتب الطالبان، وذكر أنه يفعل ذلك تحاشيا لأي ذريعة يمكن أن تطيل أمد الحرب. وأشار من جديد إلى ضرورة أن تتولى الحكومة زمام القيادة في عملية السلام، وأعلن أنه قد التقى مؤخرا بوفد يمثل الحزب الإسلامي الذي يقوده قلب الدين حكمتيار، وأنه يأمل في أن تتواصل هذه المناقشات. **وفي ١٥ شباط/فبراير، أكد الرئيس كرزاي لوسائل الإعلام أن حكومته قد انخرطت في محادثات مع حركة طالبان – وهو قول رفضته الحركة في بيان**

نُسب إليها – وفي ٢١ شباط/فبراير، أقر الرئيس كرزاي مسألة فتح مكتب لحركة طالبان في قطر، مؤكدا أن عملية السلام هي الأولوية الأولى لحكومته.

٦ - وفي ١٧ شباط/فبراير، عُقد في إسلام أباد اجتماع القمة الثلاثي الثالث بين الرئيس كرزاي والرئيس أحمدي نجاد والرئيس زرداري. وشُدد في البيان المشترك الذي تمخض عنه الاجتماع على دعم باكستان وجمهورية إيران الإسلامية الكامل لقيام عملية سلام يقودها الأفغان ويمتلكون زمام السيطرة عليها.

٧ - واستمر التقدم في تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، بدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشير التقارير إلى أن لجان السلام في المقاطعات والسلطات المحلية قد زادت من أنشطة التواصل التي تضطلع بها، في أعقاب انعقاد الجمعية الكبرى التقليدية (لويه جركه) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وهو ما أدى إلى تنشيط الجهود المبذولة في هذا الصدد. ووفقا لما أفادت به الأمانة المشتركة لبرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، بلغ في منتصف شهر شباط/فبراير عدد المحاربين السابقين المسجلين رسميا في البرنامج ٨٢٥ ٣ شخصا. وأفيد بإجراء مناقشات مع ممثلين لبعض الجماعات المسلحة، يعتقد أنهم يمثلون ٨٢٥ مقاتلا إضافيا، ممن قد أعربوا من قبل عن اهتمام بالمصالحة، وإن لم ينضموا بعد لهذه العملية. وأفادت الأمانة المشتركة أيضا بصدور تعهدات غير رسمية بالتوقف عن القتال من جانب جماعات ليست مستعدة لتسجيل أسمائها لدى البرنامج. ومن الجدير بالإشارة بصفة خاصة أنه قد تم إعادة إدماج الجماعات الأولى التي تنتمي لمقاطعتي كابل وزابل، إلى جانب جماعات كبيرة من بادغيس وبغلان وقندهار. وتشير التقييمات الأولية إلى أن بعض المناطق التي ترتفع بها مستويات إعادة الإدماج قد شهدت تحسنا أمنيا، وإن ظلت هناك مخاوف بشأن مدى أهلية عدد من الجماعات التي قُبلت في البرنامج.

٨ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أدى اليمين خمسة أعضاء في اللجنة الانتخابية المستقلة، إثر تعيينهم من جانب الرئيس كرزاي. فقد تم تجديد مدة عضوية اثنين من أعضاء اللجنة، وهما مؤمنة ياري ومحمد غورزيواني، وتعيين ثلاثة مفوضين جدد، هم: دستاغير أزاد، المحافظ السابق لمقاطعة نيمروز؛ وهاشم فولاد، وهو عضو سابق في البرلمان عن مقاطعة نانغارهار؛ ورضا عظيمي، وهو نائب سابق من مقاطعة باروان. أما ولاية رئيس اللجنة، فضل مناوي، وعضوية عبد الخالق باشاي، فهما مستمرتان حتى مطلع عام ٢٠١٣. وقد أوجد استئثار الرئيس بالسلطة التقديرية فيما يتصل بتعيين أعضاء اللجنة مخاوف في أوساط بعض جماعات المعارضة بشأن حياد اللجنة في الانتخابات المقبلة. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر أيضا وقّعت اللجنة والبرنامج الإنمائي على المرحلة الثانية من برنامج تعزيز

القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد (المشروع الانتخابي)، وهو مشروع لتقديم المساعدة الانتخابية مدته عامان يركز بصفة أساسية على مواصلة بناء قدرات اللجنة وتعزيزها.

٩ - وقدم الرئيس كرزاي في البيان الذي أدلى به في افتتاح الدورة السادسة عشرة للجمعية الوطنية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجزا للإنجازات التي حققتها الحكومة في العام الماضي، مع تسليط الضوء على التقدم المحرز في قطاعي الصحة والتعليم. وأشاد بذكرى عضوي البرلمان اللذين لقيا مصرعهما في العام الماضي، وهما هاشم ماتانوال (مقاطعة أوروزغان) ومُطالب بك (مقاطعة تخار)، إلى جانب ٤٧ آخرين من كبار المسؤولين وقادة المجتمع المحلي الأفغان وقعوا ضحايا للعنف في الفترة ذاتها. وشدد الرئيس على ضرورة أن تكون مقدرات الأفغان في أيديهم، في ظل النظام المتفق عليه في دستور عام ٢٠٠٤، المؤلف من دولة ذات كيان موحد، قائلا إن البلد ليست مختبرا سياسيا للأطراف الخارجية. وناشد الرئيس أعضاء الجمعية إبداء التعاون البناء، وأكد لهم أنه سيجري قريبا عرض الخطوط الأساسية لسياسات الحكومة وأسماء المرشحين للوزارة على البرلمان للحصول على موافقته. ومن الأعمال الأخرى التي تم الاضطلاع بها في مجلسي النواب والشيوخ بالجمعية الوطنية إقرار الميزانية، التي عرضت في ٥ شباط/فبراير على مجلس الشيوخ (ميشرانو جركه)، واستعراض القوانين المتراكمة لدى مختلف لجان البرلمان انتظارا للبت فيها.

١٠ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اجتمعت في كابل ١٠ أحزاب سياسية للإعلان عن مولد ائتلاف أفغانستان الوطني تحت قيادة المعارض والمرشح الرئاسي السابق، عبد الله عبد الله. ومن العناصر الرئيسية للبرنامج السياسي للائتلاف إرساء حكومة برلمانية والتوسع في اللامركزية. كذلك تساند كتلة المعارضة الرئيسية الأخرى، وهي الجبهة الوطنية لأفغانستان، التي يقودها ضياء مسعود، إجراء هذه التغييرات في نظم الحكم. وقد احتدم الجدل في هذا الشأن، وكثيرا ما كان الخلاف في وجهات النظر يسير وفق الانقسامات العرقية، ويرجع تاريخ هذا النقاش إلى الجمعية الكبرى الدستورية (لويه جركه) لعام ٢٠٠٤ التي أرست هيكلا مركزيا للدولة. وقد أدى تعالي الأصوات مؤخرا للمطالبة بمزيد من الاستقلال الذاتي على الصعيد دون الوطني إلى اندلاع مناقشات عامة حامية الوطيس.

باء - التطورات الأمنية

١١ - واصلت الأمم المتحدة رصد الحوادث الأمنية المتصلة بعمل العناصر الفاعلة المدنية وتنقلاتها وسلامتها في جميع أنحاء البلد، وبخاصة الحوادث التي تؤثر على إنجاز أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها المقررة. وانخفضت الحوادث الأمنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

(٢٩٦ ١ حادثا) وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (٢٨٦ ١ حادثا) بالمقارنة بفترة الشهرين السابقة التي تم الإبلاغ عنها. وتراجع عدد الحوادث أيضا بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق: في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (٥٨١ ١ حادثا) وكانون الثاني/يناير ٢٠١١ (٦٣٦ ١ حادثا). ويُعزى هذا إلى عدة عوامل، من بينها الاتجاهات الموسمية (ذلك أنه من المرجح أن تكون قسوة الشتاء قد أعاقت حركة المتمردين إعاقة شديدة)، وكذلك تعطيل أنشطة المتمردين بفعل العمليات العسكرية الأفغانية والدولية التي استهدفت شبكات المتمردين طوال فصلي الصيف والخريف، ولا سيما في الجنوب. وشكّلت الاشتباكات المسلحة وحوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة أغلبية هذه الحوادث، حيث يُعزى إليها ما يقرب من ٦٠ في المائة من مجموع الحوادث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت الأنشطة العسكرية مركزة في مقاطعات الجنوب الشرقي ومقاطعتي كونار ونانغارهار في الشرق.

١٢ - وشنت العناصر المناوئة للحكومة ٩ هجمات انتحارية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٢ هجوما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، منها اثنان من الهجمات المعقدة. وظلت حملة الترويع مستمرة من خلال الاغتيالات التي تستهدف مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وأفرادا من قوات الأمن وقادة سياسيين ودينيين محليين من ذوي النفوذ. وعادت الهجمات لتركز على المقاطعات الجنوبية التي سُجل فيها نحو ٥٠ في المائة من مجموع هذه الحوادث على نطاق البلد بأكمله. ولم تكن أعمال القتل تلك مرتبطة جميعا ارتباطا مباشرا بعمليات التمرد، فقد أدت أيضا الصراعات المحلية على السلطة إلى اندلاع العنف وأضافت إلى مناخ الخوف وانعدام الثقة.

١٣ - وقد أعادت عملية حرق المصاحف المؤسفة التي شهدتها قاعدة باغرام الجوية في مقاطعة باروان في ٢١ شباط/فبراير إلى الأذهان الاحتجاجات التي وقعت في ربيع عام ٢٠١١، والتي أدى أحدها إلى مصرع ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة الدوليين وأربعة حراس دوليين وخمسة مدنيين أفغان في مزار الشريف. وفي ٢٣ شباط/فبراير، كان ما لا يقل عن تسعة مدنيين قد لقوا مصرعهم نتيجة لهذا الحادث الأخير.

١٤ - وعلى وجه العموم، سار العمل في المرحلة الثانية من عملية الانتقال حسب المقرر لها. وتم الاتفاق بين الحكومة وقوة المساعدة الأمنية الدولية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على خطط تنفيذ عملية الانتقال المتصلة بالمناطق المدرجة ضمن ''المرحلة الثانية'' وعددها ١٨ منطقة، وهي الخطط التي ترسي العمليات المتعلقة بالأمن والاتصالات الاستراتيجية والحوكمة والتنمية، وكذلك تم الاتفاق بينهما على تطوير فريق تعمير

المقاطعات. وتعكف وزارة المالية على إعداد المجموعات الخاصة بعملية الانتقال في المقاطعات، بهدف دعم تنفيذ برامج الأولويات الوطنية حسب المنطقة الجغرافية.

١٥ - وواصلت البعثة عملها مع لجان تنمية المقاطعات ومع الوزارات، من أجل تعزيز عمليات تنسيق التخطيط الإنمائي في المقاطعات وتشجيع الاتساق بين الحكومة والقوة الدولية. وشمل ذلك تقديم الدعم السوقي للجنة تنسيق عملية الانتقال، التابعة للحكومة، من أجل تقييم التقدم المحرز في المناطق التي تشهد عملية الانتقال، في الوقت الذي يجري فيه البت في شؤون المرحلة الثالثة. وقد بدأت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أفغانستان في تحديد سبل الربط بين عملها وأولويات الحكومة والوقوف على الإمكانيات القائمة لزيادة التواؤم مع تلك الأولويات.

١٦ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدرت وزارة الداخلية استقصاء البرنامج الإنمائي السنوي للتصورات المتعلقة بالشرطة لعام ٢٠١١. وأظهر الاستقصاء وجود بعض الاتجاهات الإيجابية فيما يتصل بالثقة في الشرطة والدور الذي تؤديه الشرطيات. وعلى الرغم مما أفيد به من انخفاض معدل التصورات المتعلقة بفساد الشرطة، مقارنة بالعام الماضي، فقد تم تسليط الضوء على هذه المسألة، جنبا إلى جنب مع قضية المساءلة، باعتبارهما من التحديات التي لا تزال قائمة. وأدت الجهود المبذولة للنهوض بالأمن من خلال مبادرات الخفارة المجتمعية إلى توسيع الشرطة المحلية الأفغانية، بحيث أصبحت تضم ٠٠٠ ١١ عضو في ٥٧ موقعاً معتمداً. وأعلن وزير الداخلية في مجلس الأمن القومي الأفغاني في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أنه سيجري وقف مبادرة أخرى من مبادرات الخفارة المجتمعية، وهي برنامج حماية الهياكل الأساسية الحيوية، ريثما يتم البت في مستقبل البرنامج.

١٧ - وقد شكّلت الاتفاقات الاستراتيجية الثنائية التي وقعها الرئيس كرزاي مع أعضاء المجتمع الدولي في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ضمانا للشراكات القائمة ذات الأجل الطويل، ومنها الشراكات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى المساعدة الأمنية.

جيم - التعاون الدولي

١٨ - اكتسب الحوار السياسي والتعاون بين أفغانستان وبلدان المنطقة زخماً في الفترة المشمولة بالتقرير، استناداً إلى العملية التي بدأت في مؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان: الأمن والتعاون في قلب آسيا، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي اجتماع عقد في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ في كابل مع السفراء المعنيين، وزعت الحكومة ورقة مفاهيمية تشكل ”خريطة طريق“ لمؤتمر المتابعة الوزاري الذي سيعقد في كابل، والمقرر الآن بصفة مبدئية أن يكون موعده في ١١ حزيران/يونيه. وتركز الورقة على ١٢ تدبيراً لبناء الثقة (من بين التدابير

الأصلية التي عُرضت في اسطنبول، البالغ عددها ٤٣ تدبيراً)، الهدف منها هو توسيع نطاق التعاون الإقليمي في ثلاثة مجالات عامة، هي: المسائل السياسية والأمنية؛ والمسائل الاقتصادية؛ والمسائل التعليمية والثقافية والقانونية.

١٩ - وفي ١ شباط/فبراير، التقت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في باكستان، حنا رباني خار، بالرئيس كرزاي في كابل، حيث ناقشا سبل تعزيز التعاون الثنائي بشأن طائفة من المسائل، من بينها الأمن والتنمية والتجارة. وفي بيان مشترك، أكدت باكستان من جديد دعمها الكامل لأفغانستان، ووافقت على الأهمية البالغة التي تنطوي عليها عملية المصالحة التي يقودها الأفغان ويمتلكون زمام السيطرة عليها بالنسبة لإرساء السلام على الأجل الطويل.

٢٠ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أجرى وفد أفغاني مؤلف من ٢٤ عضواً من مجلسَي الجمعية الوطنية زيارة إلى إسلام أباد، واجتمع برئيس وزراء باكستان، يوسف جيلاني، وبعض من البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني، في إطار الحوار القائم بين البرلمانيين من باكستان وأفغانستان. وأوصى أعضاء الوفد بالنهوض بعملية تنسيق مكافحة الإرهاب ومعالجة مسألة الملاذ الآمن للإرهابيين. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، التقت أيضاً مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأفغاني برئيس وزراء باكستان في إسلام أباد، في إطار سلسلة من الزيارات المتبادلة للبرلمانيين من البلدين.

٢١ - **وفي اجتماع القمة الثلاثي، اتفق رؤساء أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية على عدم السماح بانطلاق التهديدات من أراضي أي منهم ضد أراضي الآخر، وكذلك على تعزيز التعاون في مكافحة المخدرات وفي المسائل الاقتصادية، بما في ذلك تيسير التجارة ومشاريع الهياكل الأساسية والطاقة.**

٢٢ - وتتسم العلاقات الثنائية بين أفغانستان والبلدان المجاورة بتقدم مطرد في مجال التعاون الاقتصادي. ففي ١٦ كانون الثاني/يناير، أعلن مكتب الرئيس كرزاي أن الحكومة قد وافقت على طلب باكستان تمرير خط للطاقة الكهربائية عبر أراضي أفغانستان لإتاحة نقل الكهرباء من أوزبكستان إلى باكستان. ووفقاً لنائب وزير المياه والطاقة في أفغانستان، غلام فاروق قاضي زاده، سيجري تحديد طريق تمرير الخط الكهربائي والشروط الملائمة لذلك في إطار المفاوضات بين الفريقين التقنيين الباكستاني والأفغاني.

٢٣ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير أيضا، افتُتحت في إسلام أباد الدورة الثامنة للجنة الأفغانية - الباكستانية الاقتصادية المشتركة، وشارك في رئاستها وزير مالية أفغانستان، عمر زاخيلوال، ووزير مالية باكستان، عبد الحفيظ شيخ. واتفقت اللجنة المشتركة على وضع خريطة طريق محددة المدة من أجل تعزيز التعاون الثنائي، وبخاصة فيما يتعلق بكفالة استيراد

١ ٠٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية (مشروع ”CASA-1000“) والغاز، من جمهوريات آسيا الوسطى إلى باكستان عبر أراضي أفغانستان، وإقامة طريق بري يصل بين باكستان وطاجيكستان عبر أفغانستان.

٢٤ - وجرت في ٢٦ كانون الثاني/يناير في تركمانستان محادثات ثنائية بين أفغانستان وتركمانستان بشأن التعاون الاقتصادي، خلال زيارة الرئيس كرزاي للرئيس بردي محمدوف. وركّزت المناقشات على التدابير المطلوبة لوضع اللمسات الأخيرة على إجراءات إتمام خط أنابيب الغاز الذي يصل إلى باكستان والهند عبر أفغانستان، وخط السكك الحديدية الذي يربط بين أفغانستان وتركمانستان، وعمليات تصدير الكهرباء إلى أفغانستان.

٢٥ - وتجدر الإشارة أيضاً إلى بعض أمثلة الاستثمار الأجنبي في أفغانستان من داخل المنطقة. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وافقت جمهورية إيران الإسلامية في اجتماع عُقد في طهران بين وزير التجارة والصناعة في أفغانستان، أنوار الحق، أنور أحدي، ونائب وزير النفط في جمهورية إيران الإسلامية، علي رضا زيغامي، على توريد ما يصل إلى مليون طن من المنتجات النفطية إلى أفغانستان سنوياً. وأجرى السيد أحدي أيضاً زيارة إلى المرافق المرفئية في الجزء الجنوبي من جمهورية إيران الإسلامية التي يمكن استخدامها لنقل الواردات والصادرات الأفغانية. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وقّعت أفغانستان أول عقد كبير لها للتنقيب عن النفط مع شركة صينية، بهدف تطوير ثلاثة حقول في مقاطعتين شماليتين، هما ساريبول وفارياب، ويقدَّر أن تحوي هذه الحقول ما لا يقل عن ٨٧ مليون برميل من النفط، وأن تأتي بعائدات إلى أفغانستان قدرها ٧ بلايين دولار على مدى الأعوام الـ ٢٥ المقبلة. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، جرى التوصل إلى اتفاق مع شركة إيرانية لإنتاج مليون طن من الإسمنت سنوياً في مقاطعة هرات، بقيمة تقدَّر بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، إضافةً إلى تطوير منجم فحم بهلوانان في هرات.

٢٦ - وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتمع ممثلون عن أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية في دبي في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير لمناقشة استراتيجية الحلول الرباعية الخاصة باللاجئين الأفغان. وتؤوي باكستان وإيران ثلاثة ملايين لاجئ، في حين تُظهر الدراسات التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حديثاً أن ما يصل إلى ٦٠ في المائة من العائدين الأفغان إلى الوطن يعيشون في ظروف تعتبر أسوأ من التي شهدوها من قبل ويعانون من مشاكل كبيرة في بناء حياتهم ثانيةً في أفغانستان. وتمشياً مع مبادئ عملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، تهدف الاستراتيجية إلى ما يلي: تهيئة

الظروف المواتية للعودة الطوعية إلى الوطن عن طريق الاستثمارات المجتمعية، وتعزيز فرص كسب الرزق؛ وتقديم المساعدة إلى المجتمعات المُضيفة. وقد وقَّعت الحكومات الثلاث على الاستراتيجية وسيجري البدء فيها رسميا في سويسرا في أيار/مايو. ونوقشت أيضا في اجتماع دبي طرائق إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين.

ثالثاً – حقوق الإنسان

٢٧ – أصدرت البعثة، في ٤ شباط/فبراير، تقريرها السنوي لعام ٢٠١١، المتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، الذي أفادت فيه بحدوث زيادة في الخسائر في صفوف المدنيين للعام الخامس على التوالي. ووثَّقت البعثة وقوع ٣ ٠٢١ حالة وفاة بين المدنيين، مما يمثل زيادة نسبتها ٨ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٠، وأشارت إلى مسؤولية العناصر المناوئة للحكومة عن ٧٧ في المائة من الوفيات، مما يمثل زيادة نسبتها ١٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وتتحمل القوات الموالية للحكومة المسؤولية عن ٤١٠ من حالات الوفيات في صفوف المدنيين، مما يمثل انخفاضاً نسبته ٤ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وفي ٩ في المائة من الحالات، لم يكن من الممكن أن تعزى الوفيات بين المدنيين إلى أي من الطرفين.

٢٨ – وانتقد بيان صادر على موقع شبكي تابع لحركة طالبان التقرير السنوي لعام ٢٠١١ معتبراً أنه لم يراعِ سوى جانب واحد من الأحداث. وشكَّك في وصف حكَّام المقاطعات ورؤساء الشرطة بأنهم من ”المدنيين“ على نحو ما ورد في التقرير بشأن أعمال قتل استهدفت مسؤولين حكوميين مدنيين. وأورد البيان أيضاً عدة حوادث قامت خلالها القوات الموالية للحكومة بقتل مدنيين، وأشار إلى أن حركة طالبان ترى أن البعثة لم تبلِّغ عن تلك الحوادث في التقرير. وتولَّت البعثة متابعة هذه الادعاءات واستطاعت أن تؤكد أنها قد أبلغت عن جميع الحوادث المذكورة. وعلى الرغم من تزايد الإشارة في البيانات الأخيرة الصادرة عن حركة طالبان، إلى أهمية الحد من الخسائر في صفوف المدنيين، فإن تلك البيانات لم تؤدِّ إلى أي انخفاض ملحوظ في عدد الوفيات بين المدنيين وفي الإصابات الناجمة عن الأساليب التي تستخدمها الحركة. ومن شأن وقف استخدام الأجهزة المرتجلة المعدَّة في شكل صفائح ضغط تنفجر بفعل الضحية، والتفجيرات الانتحارية، أن يبرهن بصورة مقنعة على وجود مثل هذه النية، نظراً للأثر العشوائي وغير المتكافئ لتلك الأعمال على المدنيين الأفغان.

٢٩ – وفي شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وثَّقت البعثة وقوع ٣٨٣ حالة وفاة و ٨٢٠ إصابة بين المدنيين، مما يمثل زيادة نسبتها ٣٩ في المائة في الخسائر (من الوفيات والإصابات) في صفوف المدنيين مقارنةً بالشهرين المناظرين في الفترة

٢٠١٠-٢٠١١. وفي حين انخفض عدد الوفيات بين المدنيين بنسبة ٥ في المائة، فإن الإصابات في صفوفهم ازدادت بنسبة ٧٧ في المائة. وتتحمل العناصر المناوئة للحكومة المسؤولية عن ٠٤٧ ١ حالة من هذه الخسائر (٨٧ في المائة)، والقوات الموالية للحكومة المسؤولية عن ٥٤ حالة منها (٤ في المائة). وشكّل الأطفال ١٥ في المائة من العدد الإجمالي للإصابات التي وقعت في صفوف المدنيين (٥٣ قتيلاً و ١٢٣ جريحاً) في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، مما يمثل زيادة نسبتها ٩ في المائة مقارنةً بالعام السابق.

٣٠ - وكانت الهجمات الانتحارية من جانب العناصر المناوئة للحكومة أشد فتكا في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. فقد تسبب ١٥ هجوما انتحاريا في زيادة الخسائر بين المدنيين، وكان أغلبها في المنطقة الجنوبية. فقد قُتل ما مجموعه ١٢٤ مدنياً (٣٢ في المائة من جميع الوفيات بين المدنيين) وجُرح ٤٤٢ مدنياً (٥٤ في المائة من جميع الإصابات بين المدنيين)، مما يمثل زيادة كبيرة في الوفيات والإصابات من جراء الهجمات الانتحارية مقارنة بالشهرين المناظرين في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتسببت الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي استخدمتها العناصر المناوئة للحكومة في وقوع ١١١ حالة وفاة بين المدنيين في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، مما يمثل انخفاضاً نسبته ١٧ في المائة مقارنة بالشهرين المناظرين في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣١ - وما زالت الغارات الجوية تشكل السبب الرئيسي وراء وفيات المدنيين الناجمة عن أعمال القوات الموالية للحكومة، إذ أسفرت عن مقتل ما مجموعه ١٢ مدنياً، مما يمثل انخفاضاً نسبته ٣٧ في المائة مقارنة بفترة الشهرين المناظرين في السنة السابقة. وتراجعت الخسائر في صفوف المدنيين من جراء عمليات التفتيش الليلية المثيرة للخلاف إلى ١٣ حالة (٩ وفيات و ٤ إصابات)، مما يمثل انخفاضاً نسبته ٤٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت الخسائر في صفوف المدنيين من جراء الاشتباكات البرية ١٦ حالة خلال الفترة المشار إليها (٩ وفيات و ٧ إصابات)، مما يمثل انخفاضاً نسبته ٧٠ في المائة مقارنة بالعام السابق.

٣٢ - واستمرت البعثة، إلى جانب سائر أعضاء فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، في العمل بآلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بحالة الأطفال في أفغانستان. واستجابةً لخطة العمل الموقَّعة في شباط/فبراير ٢٠١١، أفادت حكومة أفغانستان بإحراز تقدم في منع تجنيد الأطفال والانتهاكات الجسيمة الأخرى، بوسائل منها إصدار المراسيم وشن حملة لتوعية قوات الأمن الأفغانية وبناء قدراتها في مجال حقوق الطفل. واتُخذت خطوات ملموسة في مقاطعتين

غربيتين، هما هرات وغور، من خلال إنشاء وحدات لحماية الطفل في أقسام تجنيد عناصر الجيش والشرطة.

٣٣ - واستجابةً لتقرير البعثة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ والمتعلق بمعاملة المحتجزين في السجون الأفغانية، اتخذت حكومة أفغانستان والقوة الدولية خطوات لتنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة فيه. وقامت القوة الدولية، بعد تعليقها إجراءات نقل المحتجزين إلى ١٦ مرفقاً حدَّدتها البعثة بوصفها مواقع مورِست فيها أعمال تعذيب منهجية، بتنفيذ خطة للتفتيش الموقعي والتدريب الإصلاحي لموظفي التحقيق العاملين في مديرية الأمن الوطنية والشرطة الوطنية الأفغانية، شملت مرافق الاحتجاز الستة عشر المشار إليها. وبعد الانتهاء من المرحلة الأولية للتفتيش الموقعي والتدريب الإصلاحي في ١٥ شباط/فبراير، أعلنت القوة الدولية أنها اعتمدت مجدداً ثمانية مرافق للاحتجاز، واعتمدت بشكل مشروط أربعة مرافق بانتظار إجراء مزيد من التفتيش الموقعي فيها، ولم يجر بعد اعتماد أربعة مرافق، من بينها مرافق مديرية الأمن الوطنية في قندهار وكابل. واستأنفت القوة الدولية نقل المحتجزين من أماكن احتجازهم إلى المرافق الثمانية التي اعتمدت بشكل كامل، وهي تخطط للبدء ببرنامج لرصد المحتجزين الذين تقوم بنقلهم، من مراكز الاحتجاز إلى المحاكمة، وتشكيل أفرقة للتدريب والرصد في جميع القيادات الإقليمية. وأنشأت مديرية الأمن الوطنية إدارة معنية بحقوق الإنسان للتحقيق في ادعاءات إساءة المعاملة والتعذيب، وأصدرت تعليمات لتذكير الموظفين بمسؤوليتهم في التقيُّد بالمعايير الوطنية والدولية. وأجرت البعثة، في سياق مواصلة أنشطتها المتعلقة بالمتابعة، زيارات إلى ٧٨ من مرافق الاحتجاز الخاضعة لإدارة مديرية الأمن الوطنية والشرطة الوطنية الأفغانية ومديرية السجون المركزية، بهدف إعادة تقييم معاملة المحتجزين ذوي الصلة بالنزاع منذ صدور التقرير.

٣٤ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، بدأ رسمياً نفاذ المرسوم الرئاسي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والقاضي بنقل مديرية السجون المركزية من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية. وأكَّدت وزارة الداخلية التزامها باستقلالية المديرية داخل الوزارة، مع كفالة الفصل بين عمل الشرطة وعمل مؤسسات السجون. وتقوم البعثة برصد الحالة لكفالة أن يكون هذا الفصل مفهوماً وأن يجري تنفيذه، ولا سيما على المستويات دون الوطنية.

٣٥ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انتهت مدة ولايات جميع المفوضين التسعة في اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وأعاد الرئيس كرزاي تعيين ستة مفوضين منهم فيما بقيت ثلاث وظائف شاغرة. وأعربت منظمات المجتمع المدني الأفغانية عن قلقها إزاء الطبيعة المبهمة لهذه العملية، وخطر أن تؤثِّر التعيينات غير المناسبة على فعالية اللجنة.

ورحَّبت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، والبعثة بالحوار الذي جرى في وقت لاحق بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن عملية التعيينات، مع التشديد على أنه ينبغي تعيين مفوضين أكفَّاء يمثلون مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والأقليات، عن طريق عملية تشاورية حقيقية، شاملة للجميع وشفافة، من أجل الوفاء بالمعايير الوطنية والدولية.

٣٦ - وواصلت البعثة عملها مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني من أجل رصد حقوق المرأة والدعوة إلى حمايتها. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قامت البعثة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمناسبة صدور تقريرها المعنون ”ما زال الطريق طويلا: تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة“، باستضافة حلقة دراسية للخبراء على المستوى الوطني تناولت الزواج بالإكراه وزواج القصَّر، وكانت موجَّهة إلى مسؤولي إنفاذ القانون والمسؤولين الحكوميين. وقامت البعثة أيضاً برعاية عدد من برامج بناء القدرات في المنطقة الجنوبية الشرقية، والمنطقة الوسطى، ومنطقة المرتفعات الوسطى، للتوعية بالقانون في المجتمعات المحلية وتهيئة الفرص من أجل مناقشة قضايا حقوق المرأة مع الزعماء الدينيين ومسؤولي إنفاذ القانون والمسؤولين الحكوميين وجماعات المجتمع المدني.

رابعا - تنفيذ عملية كابل واتساق المعونة

٣٧ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان على الوفاء بالالتزامات المعلنة في مؤتمر بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن المساءلة المتبادلة وتحديد تسلسل برامج الأولويات الوطنية. وعلى وجه الخصوص، انصب التركيز على النهوض بالبرامج المذكورة والمبادرات المتعلقة بالحوكمة وسيادة القانون.

٣٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أقرت لجنة إدارة الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان الدفعة الأولى البالغة ١٠٠ مليون دولار (من مجموع ٣٥٠ مليون دولار) لتنفيذ برنامج بناء القدرات من أجل تحقيق النتائج، الذي يستغرق خمسة أعوام. ويهيئ البرنامج آلية للوزارات والإدارات المسؤولة عن التنفيذ، بالتنسيق مع وزارة المالية واللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل وضع خطط لبناء القدرات بهدف تحسين تنفيذ الميزانية، وإجراءات تسيير الأعمال وتقديم الخدمات في الوزارات المسؤولة عن تنفيذ برامج الأولويات الوطنية. وسيجري في إطار البرنامج تعيين وتدريب ٢ ٤٠٠ موظف لشغل وظائف رئيسية في الخدمة المدنية.

٣٩ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، قامت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة، بقيادة وزير المالية، في اجتماعها التاسع بوضع إطار جديد للتفاعل بين الحكومة والمجتمع الدولي استنادا إلى الاتفاق الجديد للعمل في الدول الضعيفة، المعتمد في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي نُظم في بوسان، بجمهورية كوريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واختيرت أفغانستان لتكون بلدا ذا أولوية في تنفيذ النهج، نظرا للتحول المزمع في الاستراتيجية من تحقيق الاستقرار إلى التعاون الإنمائي على الأجل الطويل. وينصب التركيز على الجهود المبذولة على الأجل الطويل والنهج التدريجية إزاء تعزيز الأهداف الرئيسية لبناء السلام وبناء الدولة، من قبيل السياسات المشروعة غير الإقصائية، والأمن والعدالة، والأسس الاقتصادية، وإدرار الدخل من أجل تحقيق المساءلة في تقديم الخدمات.

٤٠ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتفقت الآراء بصورة متزايدة داخل الحكومة وفي أوساط المجتمع الدولي على أن إجراء إصلاحات في مجال الحكومة تفضي إلى نمو اقتصادي وإلى تحسن في الخدمات المقدمة أمر بالغ الأهمية لعملية الانتقال ولتنفيذ برامج الأولويات الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأ التخطيط لعقد سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة قبل انعقاد المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان في طوكيو في تموز/يوليه ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يجري في معتكف وزاري بشأن الحوكمة سيجرى تنظيمه في منتصف آذار/مارس وضع مجموعة من الأهداف والنقاط المرجعية؛ وسيعقب هذا اجتماع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد. ويمكن لهذه الأنشطة مجتمعة أن تكفل الالتزام بمسار للإصلاحات من أجل تعزيز المهام الحكومية الرئيسية والتعامل مع الثغرات المتوقعة في التمويل.

خامسا - الحوكمة وسيادة القانون

٤١ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت المديرية المستقلة للحكم المحلي، والمكتب الأعلى للرقابة واللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، بدعم من البعثة، سلسلة من المشاورات الرسمية مع أوساط الجهات المانحة من أجل إيجاد توافق في الآراء بشأن دعم برامج الأولويات الوطنية الثلاثة المتعلقة بالحوكمة، وهي برامج: الشفافية والمساءلة، وكفاءة الحكومة وفعاليتها، والحكم المحلي. وجرى الوقوف على الأولويات المشتركة وسوف تعرض هذه الأولويات على اللجنة الدائمة المعنية بالحوكمة للموافقة عليها قبل انعقاد المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وبالمثل، تتواصل الجهود من أجل وضع اللمسات الأخيرة على برنامج الأولويات الوطنية المتعلق بالقانون وإقامة العدالة للجميع، حتى يتسنى أيضا عرضه على المجلس المشترك في اجتماعه المقبل. وقامت حكومة أفغانستان، بدعم من البعثة، بتشكيل

سلسلة من المجموعات التي تركز على مسائل بعينها مع المؤسسات الحكومية والجهات المانحة، من أجل النظر في مختلف جوانب البرنامج.

٤٢ - وتواصل الهيئة المشتركة بين الحكومة واللجنة الدولية للرصد والتقييم عملها في مكافحة الفساد. ففي شباط/فبراير، ناقش الفريق العامل التابع للمجتمع الدولي المعني بالشفافية والمساءلة، في الاجتماع الثاني ضمن سلسلة من الاجتماعات، موضوع تقديم الدعم من أجل تحديد الأولويات واستيفاء النقاط المرجعية لمكافحة الفساد، البالغ عددها ٦٤ نقطة. ويشمل هذا اقتراح تحسينات على مشروع قانون مكافحة الفساد، وترشيد هياكل الموظفين من أجل تقليل فرص الفساد، وتصدي المنظمات الدولية للشؤون الخاصة بالمساءلة والشفافية داخلها.

٤٣ - ودعما لتنفيذ برنامج الأولويات الوطنية المعني بسياسات الحوكمة على الصعيد دون الوطني والحكم المحلي، عملت البعثة مع الحكومة من أجل إنشاء منتدى جديد ينعقد كل ثلاثة أشهر لتنسيق شؤون الحوكمة على الصعيد دون الوطني. ويشمل الأعضاء ممثلين عن اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية ووزارات المالية وتأهيل وتنمية الريف والاقتصاد. وواصلت البعثة جهودها من أجل تعزيز الحوكمة التي تقوم على المساءلة على الصعيد دون الوطني في أوساط المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني. ففي مقاطعة مزار الشريف، عُقد مؤتمر من أجل تعزيز وعي المجتمع المدني بسياسات الحوكمة التي تأخذ بها المديرية المستقلة للحكم المحلي على الصعيد دون الوطني، وزيادة فعالية التعامل مع مجلس المقاطعة. وبالمثل، نجحت البعثة، في مقاطعات فرح وبادغيس وغور، بالتعاون مع اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، في تنفيذ حلقة تدريبية لمدة أربعة أيام للتوعية بإصلاح الإدارة العامة حضرها ما يزيد عن ١٦٠ موظفا عاما. واكتسب المشاركون معرفة عملية بقانون الخدمة المدنية وفقا لسياسات اللجنة، المتعلقة بإصلاح الإدارة العامة.

٤٤ - وعلى مدى عدة أسابيع في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، عقدت مجالس المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مجلسا انتخاباتها السنوية لمجالس الإدارة (الرئيس ونائب الرئيس والأمين). وعملت البعثة، بالرغم من عدم مشاركتها فعليا في العملية، على رصد الاقتراع حيثما طلبت السلطات المحلية. وعلى وجه العموم، لم تثر الانتخابات جدلا، بالرغم من أن بعض المناطق شهدت نزاعات بشأن تفسير النصاب، مما يبرز الحاجة إلى اتباع لوائح متفق عليها بوضوح تكون مقبولة ومفهومة على نطاق واسع قبل التصويت. وتعمل المديرية المستقلة واللجنة الانتخابية المستقلة على التصدي لهذه التحديات.

٤٥ - وتقرر منذ انعقاد مؤتمر كابل في عام ٢٠١٠ إعطاء أولوية لاعتماد قانون الإجراءات الجنائية. وتم في حلقة عمل رأستها وزارة العدل، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، النظر في مشاريع قانون الإجراءات الجنائية، وقانون هيكل وولاية مكتب النائب العام، وقانون مكافحة الفساد، وقانون فرقة العمل المعنية بالجرائم الجسيمة. وركز المشاركون الممثلون لمكتب النائب العام ووزارة الداخلية والمديرية المستقلة للحكم المحلي على تنقيح مشاريع القوانين. وفي وقت لاحق، قدمت وزارة العدل مشروع قانون الإجراءات الجنائية إلى مجلس الوزراء لاستعراضه.

سادسا - المساعدة الإنسانية والإنمائية

٤٦ - استجابة للطلبات التي تقدمت بها الحكومة التماسا لمزيد من التماسك في عمل منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان، تولى الممثل الخاص للأمين العام قيادة الجهود الرامية لكفالة زيادة الاتساق في المنظومة. فعلى الرغم من أن الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية تحتاج أحيانا لأغراض إنجاز البرامج، إلى أن تكون هويتها مستقلة عن البعثة، فإن أعمال جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ينبغي أن يعزز كل منها الآخر. وتم إعداد خيارات في هذا الصدد، بدعم من ''بعثة معنية بالتماسك في الأمم المتحدة'' تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي المعتكف السنوي لفريق الأمم المتحدة القطري، الذي نظم يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، اعتمدت أربعة مجالات لبذل مجهودات فورية من أجل النهوض بالتكامل، وهي: خطط العمل السنوية المتكاملة؛ وإطار الميزانية المتكامل؛ والاتصالات والدعوة؛ وإجراءات تسيير الأعمال. وستجرى مزيد من المناقشات بشأن البرمجة المتكاملة وأطر الميزانية. وستشمل الجهود الداخلية الرامية إلى كفالة المزيد من الاتساق خلال العام المقبل إجراء استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإعداد تقييم قطري مشترك. وتشمل أولويات عام ٢٠١٢ تحقيق التواؤم مع برامج الأولويات الوطنية والأطر الحكومية الأخرى، وتقديم الدعم من خلال الميزانية وتنمية القدرات.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستعراض استراتيجي لعمله في أفغانستان، وأوصى الاستعراض باتخاذ عدة خطوات لزيادة دور البرنامج الإنمائي، باعتباره جزءا من البعثة المتكاملة، من أجل مساعدة حكومة أفغانستان أثناء فترة الانتقال وما بعدها، ومن تلك الخطوات إنشاء وحدة للسياسات تقدم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات إلى الحكومة وإلى منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، واتساقاً مع التزامات مؤتمري لندن وكابل المتعلقة بتقديم الدعم من خلال الميزانية، وقّع

البرنامج الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ خطابا للنوايا مع حكومة أفغانستان لتقديم جزء متزايد من مساعدات البرنامج الإنمائي عن طريق الدعم المقدم من خلال الميزانية. ومن المتوقع أن يتم من خلال هذا الطريق توجيه نحو ٨٠ في المائة من الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي من خلال هذه الطريقة.

٤٨ - وتم إنجاز استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وتولت الحكومة قيادة معظم مراحل هذه العملية، وأجريت مشاورات موسعة مع المجتمعات المحلية والجهات المانحة والمسؤولين على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات والمناطق الإدارية. وسيتم ترشيد البرنامج من خلال إجراء بعض التعديلات في خمسة مجالات رئيسية، هي: العدالة، والتحصين الدوري والقضاء على شلل الأطفال، والتغذية، وزيادة التحاق الفتيات بالتعليم، والرعاية في حالات التوليد الطارئة. وسينصب التركيز فيما يتعلق بالإنجاز على التخطيط والبرمجة على الصعيد المجتمعي، وتولي المجتمعات المحلية زمام الأمور، وتناول الأعراف الاجتماعية والتغير الاجتماعي، والاتصالات، وتحسين الرصد والتقييم. وفي نفس الوقت، عمل فريق عامل تابع للأمم المتحدة معني بصحة الأمهات والمواليد، يشمل منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، على الاتصال مع الوزارات المعنية المسؤولة عن التنفيذ في أفغانستان، من أجل تعميم الشواغل المتعلقة بهذه المسألة عبر برامج الأولويات الوطنية، التي لم يُبت فيها بعد، وتعميمها كذلك، حيثما أمكن، في خطط عمل البرامج التي جرى بالفعل اعتمادها. وخلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير، قدم فريق زائر من خبراء منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية فيما يتعلق بوضع اللمسات النهائية على برنامج الأولويات الوطنية المتعلق بتيسير فرص العمل اللائق المستدام من خلال تنمية المهارات ووضع لوائح للعمل تتماشى مع أوضاع السوق. وستواصل منظمة العمل الدولية إسداء المشورة بشأن استكشاف الصلات التي تربط بين هذا البرنامج وغيره من برامج الأولويات الوطنية الرئيسية، لا سيما تلك التي تركز على الزراعة والبنية الأساسية الريفية.

٤٩ - وتندرج تنمية القدرات المؤسسية ومتوالية الشؤون الإنسانية - الإنمائية ضمن الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة بهدف المساعدة في كفالة النجاح في عملية الانتقال. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقعت وزارة الطاقة والمياه اتفاقا بقيمة ٢٧,٧ مليون دولار مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ مشروع إصلاح وتنمية الري. وتبلغ الميزانية الكلية للمشروع الذي يستغرق ست سنوات ١٤٨,٧ مليون دولار، يقدم البنك الدولي منها ٩٧,٨ مليون دولار من خلال منحة تهدف إلى تعزيز القدرة الوطنية على التصدي للأسباب الأساسية للجفاف. وينطلق هذا المشروع من الأنشطة

التي تمت بالفعل ضمن مشروع إصلاح الري في حالات الطوارئ، ومن القدرات التي تم إيجادها في إطاره. وتشمل النتائج المزمعة زيادة الإنتاجية الزراعية لفائدة ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٣٠ أسرة معيشية، وإنشاء اثنين أو ثلاثة من السدود ونظم الري الصغيرة في شمال أفغانستان، وتنمية شبكات ونظم الوزارة للمياه والطقس.

٥٠ - وواصلت أوساط الأنشطة الإنسانية التركيز على تلبية الاحتياجات الناشئة عن النزاعات والكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة الأولية للمشردين داخليا والعائدين من اللاجئين. وتشمل الأولويات الأخرى أعمال الدعوة المركزة لدعم التنمية المنصفة والمستدامة، الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - وتشير التقديرات إلى تشريد ٣٠٠ ١٩ شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نتيجة للنزاعات التي تدور في أنحاء البلد، مما أدى لتفاقم أزمة التشريد المتزايدة ووصل بمجموع عدد المشردين داخليا إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص في عام ٢٠١١، وهو ما يشكل زيادة قدرها ٤٥ في المائة في عدد المشردين داخليا من جراء النزاعات، مقارنة بعام ٢٠١٠.

٥٢ - وساهم الضعف الشديد، مع محدودية خيارات المأوى وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وسبل إدرار الدخل، إضافة إلى ظروف الشتاء المناخية القاسية، في وفاة أطفال كانوا يعيشون في مستوطنات عشوائية في كابل في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وهي مأساة ذاعت أنباؤها. ويعيش حاليا ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠ شخص في ٤٥ مستوطنة عشوائية في العاصمة وحولها. وفيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تلقت معظم المستوطنات مواد غير غذائية و/أو وقوداً. ويجري العمل من أجل سد الثغرات المتبقية. وتقدم المستوطنات العشوائية، بما تتسم به من ضعف شديد، صورة للأوضاع القاسية التي تواجه الأفغان المشردين في أنحاء البلد، وكثير منهم ليسوا في أماكن يتاح لأوساط الأنشطة الإنسانية الوصول إليها. ويقتضي التوصل إلى حلول دائمة لأزمة التشرد في أفغانستان اتخاذ إجراءات فورية وفعالة ومنسقة من جانب الحكومة والجهات الإنمائية من أجل كفالة تناول مسائل التنمية الريفية والتخطيط الحضري والإسكان وكذلك حقوق الملكية بشكل كاف.

سابعا - مكافحة المخدرات

٥٣ - جرى التركيز أساسا خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز التعاون الإقليمي، مع بدء تنفيذ البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وحضر الاحتفال الذي أقيم في فيينا وزراء ونواب وزراء وممثلون رفيعو المستوى من حكومات أفغانستان وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. والبرنامج الإقليمي عبارة عن إطار استراتيجي لعمل المكتب والشركاء المتعددي الأطراف، يركز على مكافحة المخدرات وسيادة القانون، من أجل التصدي بفعالية للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وسيشمل البرنامج تدريب موظفي إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، وشن الحملات المشتركة، والقيام بعمليات ضبط المخدرات وتسيير دوريات الحدود، فضلا عن الاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود.

٥٤ - وفي إطار هذا البرنامج الإقليمي، أجريت في ٢٠ كانون الثاني/يناير محادثة ثلاثية الأطراف في دوشانبي بين أجهزة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في أفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. وكانت المحادثات تهدف إلى كفالة بذل جهود مشتركة لمكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة، وتبادل المعلومات في الوقت المناسب، وتدريب الأخصائيين المهنيين. وتم توقيع بروتوكول مشترك ينص في أحكامه على عقد اجتماعات كل ستة أشهر لرؤساء الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات في البلدان الثلاثة. وإضافة إلى ذلك، عقدت حلقة العمل الإقليمية الأولى بشأن استراتيجية منع ومكافحة تهريب النقد عبر الحدود، وذلك في دوشانبي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير، بحضور رؤساء وحدات التحقيقات المالية من ثمانية بلدان هي: أفغانستان وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

٥٥ - واجتمع، في ألماتي، بقيرغيزستان في الفترة بين ٦ و ٨ شباط/فبراير ممثلون من الآليات القائمة على الصعيد دون الإقليمي لتبادل المعلومات، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، وخلية التخطيط المشتركة التابعة للمبادرة الثلاثية. وتحت رعاية البرنامج الإقليمي الآنف الذكر، قام متخصصون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات من أفغانستان وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان بتحديد إجراءات عملية لتعزيز جهود منع المخدرات في عام ٢٠١٢، مع التركيز على مراقبة السلائف.

٥٦ - وفي ١٦ شباط/فبراير، حضر الأمين العام المؤتمر الوزاري الثالث الخاص بميثاق باريس، الذي عُقد في فيينا، في إطار عمل دولي شامل ومنسق يرمي إلى وقف تدفقات الأفيون والهيروين من أفغانستان. وأكد الوزراء ضرورة الحد من زراعة المخدرات وإنتاجها

والاتجار بها وتعاطيها، وتكوين تحالف دولي واسع النطاق لمكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية. وأكد الشركاء في ميثاق باريس مسؤوليتهم العامة المشتركة، واعتمدوا إعلان فيينا، وهو وثيقة التزام دولي بالعمل بطريقة متوازنة وشاملة على مكافحة التهديد الذي تشكله مواد الأفيون الأفغاني غير المشروعة الأمر الذي يتطلب استجابة عالمية، تشمل التصدي لجانبي ''الطلب والعرض''.

ثامنا – دعم البعثات

٥٧ – وافقت الجمعية العامة، في الجزء التاسع من قرارها ٢٤٧/٦٦، على ميزانيات البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٢، بما في ذلك مبلغ ٢٤١ مليون دولار (مقابل ٢٧٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠١١) لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ولا يتوخى القيام بأي مشاريع جديدة كبيرة للاستثمار الرأسمالي في عام ٢٠١٢.

٥٨ – وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى تحسين قدرة عملياتها وكفاءتها. وكان معدل الشغور الإجمالي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يبلغ ١٩ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٩ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين. ويواصل مركز التدريب إقامة الشراكات مع المؤسسات المحلية والإقليمية من أجل تعزيز القدرات، واستفاد ١ ١٣٨ من الموظفين الوطنيين و ٣٠٤ من الموظفين الدوليين من الفرص التعليمية خلال عام ٢٠١١ لتحسين مهاراتهم في الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بهم. ويستمر التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مكتب الدعم المشترك بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الموجود في الكويت.

٥٩ – وواجه قرار الحكومة الأفغانية الاستعاضة عن جميع الشركات الأمنية الخاصة بقوة الحماية العامة الأفغانية بحلول آذار/مارس ٢٠١٢ صعوبات قانونية وتنفيذية. وأُبلغت الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية أن بإمكانها الاستمرار في العمل بالترتيبات الحالية المتعلقة بأمن المجمع. ويجري التماس توضيحات بشأن الترتيبات المقبلة لأمن المشاريع. كذلك أحاطت البعثة علما بقرار الحكومة الذي تطالب فيه بإزالة الحواجز الأمنية على الطرق والأرصفة في كابل. وسيؤدي تنفيذ أي من القرارين حتما إلى الإخلال بمستوى معايير العمل الأمنية الدنيا الإلزامية.

تاسعاً – ملاحظات

٦٠ – تسترشد جميع العمليات والسياسات المؤثرة في أفغانستان الآن بالجداول الزمنية الطموحة المحددة لعام ٢٠١٤. وأنا أؤيد تماماً موقف حكومة أفغانستان الذي يقول بأن إحراز تقدم فيما يتعلق بالحوكمة والتنمية وسيادة القانون أمر حيوي لاستدامة عملية الانتقال الأمني. فهذه العناصر ترتبط ببعضها البعض ارتباطا أساسيا – ذلك أن الثقة في مؤسسات الدولة وزيادة الرخاء لا غنى عنهما في إرساء الاستقرار وتعزيزه – ويمكن للعمل القائم على نهج شامل أن يهيئ الظروف اللازمة لقيام عملية سلام تضمن حقوق جميع الأفغان وتلبي طموحاتهم. غير أنه يلاحظ في الوقت الراهن وجود اتجاهات مختلفة إزاء هذه العمليات.

٦١ – وقد وفر مؤتمر بون ضمانات لاستمرار الشراكة بين أفغانستان وشركائها الدوليين حتى نهاية عام ٢٠١٤ والعقد الذي يليه. وتشكل اتفاقات الشراكة الاستراتيجية الثنائية التي وقعت مؤخرا نقطة انطلاق هامة في هذا الاتجاه. ومن الأهمية بمكان الآن التعهد بالتزامات ملموسة ومحددة جيداً من أجل الاسترشاد بها في التخطيط، وتعزيز مستوى الثقة العامة. فانعدام إمكانية التنبؤ بالأمور يؤدي إلى مخاطر زعزعة الاستقرار وانعدام الثقة، حسبما تشهد به ردود الفعل إزاء التعليقات الأخيرة التي تناقلتها وسائل الإعلام، والتي فُسِّرت بأنها تدل على الاتجاه نحو الإسراع بالجدول الزمني المتفق عليه لانسحاب القوات الدولية.

٦٢ – وسوف يجري في اجتماع القمة المقبل، الذي ستعقده منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو في أيار/مايو ٢٠١٢، مناقشة شكل المؤسسات الأمنية الأفغانية في المستقبل، والدعم الذي سيقدم لها عندئذ. وسيتعين أن يقابل احتياجات القوات المتفق عليها التزامات تتعلق بالموارد. وفي حين تفيد التقارير بتحسن الأمن في المناطق التي تعمل بها الشرطة المحلية الأفغانية، فقد وثّقت أيضا حالات انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بالمدنيين. وأنا أشاطر حكومة أفغانستان الرأي القائل بأن المبادرات الأمنية هذه ينبغي أن تقوم على أساس خطوط واضحة للمساءلة والقيادة والسيطرة تربطها بقوات ومؤسسات الأمن الوطنية الرسمية، وهي الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.

٦٣ – ولا بد من توقع نشوء معوقات مالية، ولا سيما في ظل المناخ الاقتصادي الدولي السائد. وقد حفزت ضرورة التصدي لثغرات التمويل المحتملة على تجديد العمل من جانب الحكومة على إجراء الإصلاحات اللازمة لتعزيز مهامها الأساسية وكفالة السير في طريق للتنمية يكون أكثر استدامة. ولا تزال التزامات عملية كابل وبرامج الأولويات

الوطنية تمثل السياسات التي يُهتدى بها في عمليات المشاركة الدولية، مع التشديد على توفير المساءلة المتبادلة وتقديم الدعم من خلال الميزانية وزيادة الاتساق في جدول أعمال الحوكمة والتنمية الذي أخذ الأفغان يمسكون بزمام قيادته بصورة متزايدة. وتشهد الفترة المفضية إلى انعقاد مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان في تموز/يوليه ٢٠١٢ بوجود تركيز على تحديد أولويات برامج الأولويات الوطنية البالغ عددها ٢٢ برنامجاً، وتعزيز مراحل تنفيذها، وكفالة زيادة تعميم أنشطة مكافحة المخدرات. وبالنظر إلى تزايد المخاوف بشأن الاستدامة المالية، واحتمال نشوء ثغرات في التمويل، أخذت الحكومة، ومعها الحق في ذلك، تشدد بصورة متزايدة على النمو الاقتصادي باعتباره من الأولويات الرئيسية. وفي إطار هذه المناقشات، تدعو الأمم المتحدة إلى أن تكفل الحكومة والجهات المانحة مواصلة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية والتنمية البشرية، باعتبار ذلك من العناصر الحاسمة بالنسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار. وفضلا عن ذلك، يتطلب تطور أفرقة التعمير في المقاطعات حماية من الثغرات التي تنشأ فيما يتصل بالمساعدة، ووضوحا فيما يتعلق بتسليم المهام لحكومة أفغانستان ومؤسساتها.

٦٤ - ولا تزال أفغانستان بلدا يعاني من أوجه عجز ونقص كبيرة في مجال التنمية تتفاقم بفعل النزاع الطويل الأجل والأخطار الطبيعية المتكررة، بما فيها الجفاف وظروف الشتاء البالغة القسوة والزلازل والسيول. ويقتضي كسر حلقة الاعتماد على المساعدات الإنسانية التركيز على اتقاء مزيد من المعاناة إلى جانب إيجاد حلول دائمة في الوقت ذاته من أجل نجاح إدماج العائدين والتصدي لمحنة المشردين. ويستتبع هذا من جانب الحكومة والجهات الفاعلة في مجال التنمية كفالة الفعالية في تقديم المساعدة المنسقة الأساسية والفعالة وسبل الحصول عليها، وكفالة التصدي على الوجه المناسب أيضا لقضايا تنمية الريف وتخطيط المدن والإسكان فضلا عن حقوق الملكية.

٦٥ - وفي سبيل معالجة الحالة الإنسانية بشكل ملائم، سيستمر ممثلي الخاص، من خلال نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للشؤون الإنسانية، في العمل بالاشتراك مع السلطات الأفغانية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، على تحسين سبل الوصول إلى الأشخاص المحتاجين وتلبية حاجاتهم، والدعوة إلى أن تحترم جميع الأطراف مبادئ العمل الإنساني في تقديم المساعدة.

٦٦ - وأرحب بالقيادة الأفغانية الديناميكية التي تجلت فيما يُبذل من جهود للتوصل إلى اتفاق بشأن وضع تدابير لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي تتماشى مع مبادئ عملية اسطنبول. ويشكل مؤتمر المتابعة الوزاري المقرر عقده في كابل في حزيران/يونيه ٢٠١٢

محوراً لجهود متصلة تبذل لضمان مزيد من الاتساق داخل الآليات الإقليمية القائمة. ويمكن لتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين أن يسهم إسهاما كبيرا في تهيئة بيئة أوسع لجهود تحقيق الاستقرار.

٦٧ - ويجدر التنويه بالمناخ الودي الذي ساد لدى افتتاح الدورة السادسة عشرة للجمعية الوطنية: فالالتزام الذي أعلنه الرئيس كرزاي بأن يقدم في المستقبل القريب الخطوط الأساسية للسياسة العامة للحكومة، وتقديمه، في ٢٥ شباط/فبراير، أسماء تسعة وزراء مرشحين للانضمام إلى مجلس الوزراء، يشكلان اعترافا طيبا بالسلطات الدستورية لمختلف مؤسسات الدولة. ويمكن أن يساعد تحسن العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على ضمان أن تكون دورة الجمعية الوطنية الحالية دورة موضوعية، تنجز جدول الأعمال التشريعي الحافل وتدفع عجلة التغيير الحقيقي في حياة الشعب الأفغاني.

٦٨ - وقد كانت المناقشة الوطنية التي نشأت بشأن الطرائق الممكنة لعملية سلام يقودها الأفغان ونتائجها المحتملة مناقشة بناءة إلى حد كبير، غير أنه يوجد بعض القلق بين الدوائر السياسية بجميع أطيافها إزاء التكتم الذي يحيط بالجهود في هذا المجال وعدم شمول هذه العملية لمختلف الأطراف. وأُعرب رسميا عن شيء من القلق إزاء ما اعتبره البعض غيابا للتشاور بشأن الخطط الرامية إلى فتح مكتب لحركة طالبان في بلد ثالث؛ وأبدت بعض منظمات المجتمع المدني قلقها من أن يؤدي إبرام صفقة سلام إلى تعريض منجزات السنوات العشر الماضية للخطر. ومن شأن المناقشات المستمرة بشأن وظائف المجلس الأعلى للسلام وقيادته في المستقبل أن تتيح طريقا للتقدم يكفل قدرا أكبر من الشمول في عملية الخروج.

٦٩ - وتواصل الأمم المتحدة وكثيرون من شركاء أفغانستان الدوليين تأكيد دعمهم لإرساء عملية سلام عريضة القاعدة تشمل جميع الأطراف وتحافظ على إنجازات العقود الماضية وتؤدي إلى سلام مستدام وإلى تعزيز الوحدة الوطنية. ولا يجب النظر إلى حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل، والالتزامات الدولية على أنها معوقات، وإنما يجب اعتبارها عناصر حاسمة في هذه العملية. ويمكن في هذه المرحلة تعزيز التقدم المحرز صوب تحقيق السلام، وذلك بالعمل الفعال على الحد من الخسائر في صفوف المدنيين ومن الإساءات المرتكبة من كافة الأطراف.

٧٠ - وقد طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ١٩٧٤ (٢٠١١) إجراء استعراض شامل للأنشطة المنوطة بالبعثة وللدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان لكي يحيط المجلس بها علما لدى نظره في ولاية البعثة في آذار/مارس ٢٠١٢. كما طلب إليّ إجراء

استعراض[٩] في رسالة من وزير خارجية أفغانستان، زلماي رسول، وأعربت في ردي على هذه الرسالة عن اعتقادي الراسخ بأن هذا الإجراء يتيح للمنظمة فرصة لزيادة ترشيد وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان ولتوضيح ولاية البعثة وتوجهها حيال الوقائع الراهنة، بعد ١٠ سنوات من إنشائها.

٧١ - ومع الاعتراف الكامل بالسيادة الأفغانية والتقدم المحرز خلال السنوات العشر الماضية، ينبغي أن تصبح المساعي الحميدة وعمليات التواصل السياسي لدعم العمليات التي يقودها الأفغان هي جوهر الولاية السياسية للبعثة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وينبغي أن يظل هذا مشتملا على مبادرات ترمي إلى بناء توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي وجهود تبذل للمصالحة، ويمكن أن يمتد إلى العمليات السياسية الأخرى التي يقودها الأفغان، دعما لشمول تلك العمليات والمؤسسات الأفغانية لجميع الأطراف. وقد أكد المتحاورون الأفغان والدوليون أيضا ضرورة الاستمرار في تعزيز قدرة المؤسسات الانتخابية الأفغانية ونزاهة العمليات الانتخابية في المستقبل. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد، شأنها في ذلك شأن كل العمليات التي يقودها الأفغان، للعمل، بناء على طلب من حكومة أفغانستان، على تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على الوفاء فعليا بالاختصاصات المنوطة بها بموجب الدستور.

٧٢ - كذلك فإن حماية حقوق الإنسان الخاصة بجميع الأفغان وتعزيزها والوفاء بها، وهي أمور تشكل بالفعل إحدى بؤر التركيز الهامة في أعمال البعثة والأمم المتحدة، ينبغي أن تحتل مكانا محوريا بدرجة متزايدة في ولاية البعثة خلال العام القادم وما بعده، وذلك في ضوء أمور من بينها القضايا الحالية المرتبطة بحماية المدنيين، والشواغل المتصلة بالترتيبات الأمنية المحلية، واحتمال إحراز تقدم بشأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل، وحماية مصالح الأفغان وتطلعاتهم، رجالا ونساء وأطفالا، وتحقيقها في سياق عملية السلام.

٧٣ - ولا يزال من بين أولويات البعثة تعزيز المشاركة المدنية الدولية المتسقة دعما لخطة الحكومة وبرامجها الإنمائية. وسيكون من الضروري أن يجري في شيكاغو وطوكيو تفعيل الالتزامات المتبادلة التي حددتها حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون في بون في عام ٢٠١١، وذلك لضمان نجاح عملية الانتقال وعملية كابل واستدامتهما. وينبغي أن تواصل البعثة، بطرق منها العمل من خلال دورها كمشاركة في رئاسة المجلس المشترك للتنسيق والرصد، تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة تحقيقا لهذه الغاية.

٧٤ - وعلى أساس من هذه الاعتبارات، التي ظهرت خلال المشاورات المستفيضة التي عقدت في سياق هذا الاستعراض - أولا وقبل كل شيء مع ممثلي الحكومة الأفغانية وأعضاء المجلس - أوصي بتجديد ولاية البعثة، التي تنتهي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، لمدة ١٢ شهرا إضافية. فالبعثة لا تزال تؤدي دورا هاما في تقديم الدعم الدولي لأفغانستان. وينبغي أن تهتدي البعثة وأنشطتها التنفيذية بضرورات عملية الانتقال، والتطورات التي حدثت على مدى العام المنصرم، وخطة أفغانستان السياسية والإنمائية لعام ٢٠١٢، على النحو السابق بيانه.

٧٥ - وينبغي أن تواصل البعثة الاسترشاد في أعمالها بالعناصر الأخرى للولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١) وقراراته السابقة. وفي هذا الصدد، وبالإشارة إلى أن البعثة هي بعثة متكاملة، ينبغي الاستفادة من الولايات المنوطة بكل من أعضاء أسرة الأمم المتحدة المعنيين وبالكفاءات الفنية المتوافرة لديهم، وذلك مع التشديد، حيثما اقتضى الأمر، على القيام على نحو متسق بتمكين المؤسسات الأفغانية من أداء الواجبات المكلفة بها نحو الشعب الأفغاني وتعزيز دورها في هذا الصدد.

٧٦ - وينبغي أن تنفذ هذه الولاية عمليا من خلال الوجود المستمر على الصعيد دون الوطني، وهو الوجود الذي ينبغي لممثلي الخاص أن يحدد حجمه وشكله على أساس تقييم الأنشطة الصادر بها تكليف، والاحتياجات القائمة في الميدان، والقدرات والكفاءات اللازمة لتنفيذ الأنشطة وتلبية الاحتياجات المذكورة، وكذلك الاحتياجات المتعلقة بالأمن والدعم.

٧٧ - وفي الختام، أود أن أرحب بوصول ممثلي الخاص الجديد، يان كوبيش، إلى كابل في ١٧ كانون الثاني/يناير. وقد استقبل الرئيس كرزاي السيد كوبيش بحفاوة في ثاني يوم له في أفغانستان. ويعمل السيد كوبيش على إرساء الأسس اللازمة لإقامة شراكة قوية مع نظرائه الأفغان والدوليين. وأود أيضا أن أعرب من جديد عن شكري لجميع موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين على تفانيهم المستمر في الوفاء بالتزاماتنا إزاء شعب أفغانستان، في ظل الظروف الشاقة القائمة.

المرفق

التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية

أولا – الأمن

النقطة المرجعية: إقامة مؤسسات وعمليات أمنية أفغانية مستدامة قادرة على كفالة السلام والاستقرار وحماية شعب أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية والجيش الوطني الذين تلقوا التوجيه والتدريب، ويعملون طبقا لهيكل متفق عليه	• يسير الجيش الوطني والشرطة الوطنية على الطريق الصحيح نحو تحقيق معدلي النمو لعام ٢٠١٢ البالغين ٠٠٠ ١٩٥ و ٠٠٠ ١٥٢ فرد على التوالي.
	• يُلاحظ من الاستقصاء الذي أجراه البرنامج الإنمائي بشأن التصورات المتعلقة بالشرطة حدوث تحسن في ثقة الجمهور في قوات الشرطة بنسبة ٤٦ في المائة، مقارنة بعام ٢٠١٠ الذي بلغت فيه هذه النسبة ٣٤ في المائة.
وضع خطة للانتقال إلى قيادة أفغانية للأمن بصورة تدريجية تستند إلى الظروف القائمة، وإحراز التقدم فيها	• اعتمد الرئيس كرزاي في ٢٢ آذار/مارس و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ المناطق التي ستشملها عملية الانتقال في المرحلتين الأولى والثانية، وبدأت خطط تنفيذ تلك العملية.

ثانيا – السلام وإعادة الإدماج والمصالحة

النقطة المرجعية: إجراء الحوار الوطني وتحقيق المشاركة الإقليمية لمواصلة عمليات بناءة وشاملة تهيئ بيئة سياسية مؤاتية لإحلال السلام

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
وضع عمليات وطنية وإقليمية شاملة وتنفيذها من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإعادة الإدماج والمصالحة	• اتفقت الجمعية الكبرى التقليدية (لوية جركة) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على مواصلة الحوار.
	• في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، انضم ٣ ٣٥٤ عنصرا من العناصر المناوئة للحكومة إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. وتجري معالجة انضمام ٤٤٢ عنصرا إضافيا.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كان قد تم إيداع مبلغ ١٥٧,٥ مليون دولار في الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان.
	• وتشمل الأنشطة الجارية لتنفيذ البرنامج ما يلي: (أ) إنشاء خلايا للتخطيط والتنسيق في أربع وزارات مسؤولة عن التنفيذ؛ (ب) بدء تنفيذ مشروعين لإزالة الألغام يشملان مقاطعات باغلان وقندز وهرات، وبرنامج للتدريب المهني في بادغيس؛ (ج) إنشاء برنامج المنح الصغيرة، والموافقة على ٢٧ مشروعا؛ (د) تنفيذ ١٦٠ مشروعا من خلال برنامج التضامن الوطني.
تعزيز قدرة السلطات الأفغانية على جمع معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)	• في عام ٢٠١١، قامت حكومة أفغانستان بتقديم معلومات للجنة، ساهمت في سحب ١٥ من أفراد حركة طالبان المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات.
زيادة الدعم الشعبي لعملية السلام، من خلال المشاركة على صعيد المجتمعات المحلية، والتفاعل مع المجتمع المدني	• أنشئت لجنتان إضافيتان من لجان السلام في المقاطعات، وبذلك يصل العدد الإجمالي للجان إلى ٣٠ لجنة. وإنشاء ٢٩ من أفرقة المقاطعات التابعة للأمانة المشتركة من أجل تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج.
	• تم الاضطلاع بأنشطة لإعادة الإدماج، شملت عقد مؤتمر رفيع المستوى في جنوب أفغانستان معني ببرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وجرت تلك الأنشطة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات بمشاركة المجلس الأعلى للسلام والأمانة المشتركة للبرنامج.
	• قام المجلس الأعلى للسلام بزيارات رسمية في جميع أنحاء أفغانستان، كما قام بزيارات إلى الإمارات العربية المتحدة وألمانيا وإندونيسيا وباكستان وتركمانستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والنرويج والهند.
	• قدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم الفني للمجلس الأعلى للسلام في اعتماد السياسة الجنسانية لعملية السلام والمصالحة في أفغانستان وفي وضع خطة عمل لعام ٢٠١٢.

ثالثا – الحوكمة وبناء المؤسسات

النقطة المرجعية: بَسْط سلطة الحكومة في جميع أرجاء البلد بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تتسم بالشرعية والخضوع للمساءلة، وصولاً إلى المستوى المحلي، بحيث تكون قادرة على تنفيذ السياسات، وتتزايد قدرتها على البقاء بالإمكانيات الذاتية

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة قدرة السلطات الأفغانية والمؤسسات الانتخابية المستقلة على إدارة انتخابات دورية نزيهة وإجرائها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمشاركة المرأة والحصص التي يكفلها الدستور	• بدأت اللجنة الانتخابية المستقلة عملية لاستخلاص الدروس المستفادة، وقامت بصياغة خطة استراتيجية، وخطة لتنمية القدرات والتدريب، وبدأت العمل على توضيح اللوائح الداخلية وتعزيزها. • بدأ تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الانتخابي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبالتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة، ستشمل مجالات تركيز المشروع على بناء قدرات المؤسسات الانتخابية خلال فترة الانتخابات، لتشمل القدرات التقنية والمتعلقة بالهياكل الأساسية، مع النظر في خيارات لمستقبل سجل الناخبين والاضطلاع بأنشطة التوعية الرامية إلى توسيع نطاق المشاركة.
إنشاء لجنة للرصد والتقييم ووضع نقاط مرجعية لمكافحة الفساد	• أنشئت لجنة الرصد والتقييم، وتم اختيار الممثلين الوطنيين والدوليين، ويجري حاليا ترتيب أولوية ما يزيد عن ٦٠ نقطة مرجعية، والتشجيع على استيفائها، تصديا للفساد على الصعيد الوطني.
تمكين مؤسسات مكافحة الفساد كي تشرف على نهج يشمل قطاعات الحكومة كلها من أجل مكافحة الفساد	• قام المكتب الأعلى للرقابة بتنسيق وضع وتنفيذ خطة عمل الحكومة لمكافحة الفساد. وقامت ٥٤ وزارة ومديرية مستقلة خطط عملها الخاصة بمكافحة الفساد في عام ٢٠١١، ووافق المكتب على ٤٨ منها. • نظرت الجمعية الوطنية في قانون مراجعة الحسابات الذي يكفل استقلال مكتب المراقبة ومراجعة الحسابات.
نشر إقرارات أصول الموظفين العموميين سنويا	• سجل نحو ٢ ٥٠٠ من كبار المسؤولين في ٣٨ مؤسسة حكومية (زيادة مقدارها ٥٠٥ أشخاص) أصولهم. ونشرت النتائج في وسائط الإعلام الوطنية.
زيادة قدرة موظفي الخدمة المدنية، على المستويات المركزية ومستوى المقاطعات والمناطق الإدارية، على أداء المهام وتوفير الخدمات	• قدم معهد الخدمة المدنية الأفغاني تدريبا فنيا لما يبلغ ٢ ٩٠٠ من موظفي الخدمة المدنية وسجل ٢٠٠ من خريجي الكليات في كابل و ٤٠٠ خريج على الصعيد دون الوطني في برنامج للتدريب الداخلي.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة الشفافية في التعيينات في سلك الخدمة المدنية وزيادة فعاليتها	• وضعت المديرية المستقلة للحكم المحلي اختصاصات حكام المقاطعات والمناطق الإدارية.
	• وفقا لعملية إصلاح الإدارة العامة، أُعلن عن ١٧ منصبا شاغرا لنواب حكام المقاطعات و ٢٤٣ منصبا شاغرا لحكام المناطق الإدارية، وعيِّن رسميا ١٦ من نواب حكام المقاطعات و ٨٦ من حكام المناطق الإدارية.
تعزيز إصلاحات الخدمة المدنية باتباع نهج شامل لبناء القدرات والاستفادة من المساعدة التقنية التي تمولها الجهات المانحة	• اتفق البنك الدولي واللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية ووزارة المالية على إنشاء آلية بناء القدرات من أجل تحقيق النتائج، وذلك لمدة خمس سنوات يجري خلالها تنمية قدرات موظفي الخدمة المدنية في مستويات الإدارة المتوسطة والعليا.
	• تم الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لإنشاء الصندوق الاستئماني الانتقالي للخدمة المدنية، من أجل إيجاد خدمة مدنية مستدامة وتكملة البرامج الأخرى التي تمولها الجهات المانحة والتي بدأ تنفيذها.
تنفيذ سياسة الحوكمة دون الوطنية، ووضع أطر دون وطنية للتنظيم والتمويل والميزانية	• قامت المديرية المستقلة للحكم المحلي ووزارة المالية بوضع سياسة الميزنة على صعيد المقاطعات للإدارات المسؤولة عن التنفيذ، من أجل الشروع في الميزنة، وتم تجربتها في ٥ وزارات نموذجية، عن طريق الإدارات المسؤولة عن التنفيذ في جميع المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة.
	• قامت المديرية المستقلة للحكم المحلي بوضع الصيغة النهائية لقانون الإدارة المحلية، وقدمته لوزارة العدل.
	• عُرض القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي قامت المديرية المستقلة للحكم المحلي بصياغته، على وزارة الثقافة والإعلام.
	• تم إدراج المهام الأساسية المنوطة بمجالس المقاطعات في المشروع الجديد لقانون مجالس المقاطعات.
	• جرى إكمال ٢٢ خطة لتنمية المقاطعات، وصياغة وتنفيذ ٣١ خطة عمل لتحسين الدخل، من شأنها، في الوضع الأمثل، أن تعزز أعمال التخطيط والميزنة على الصعيد المحلي.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
وضع معايير للحدود الإدارية ونشرها	• طلبت المديرية المستقلة للحكم المحلي، وإدارة الجيودسيا ورسم الخرائط التابعة لحكومة أفغانستان، إلى سلطات المناطق الإدارية تقديم معلومات عن حدود تلك المناطق. وفي عام ٢٠١١، قدمت أربع مقاطعات بياناتها الكاملة المتصلة بالمسألة.
إنشاء بنية تحتية كافية لأداء المؤسسات الحكومية لعملها، ولا سيما على المستوى دون الوطني	• إعادة تشييد المباني الإدارية في ٢٩ مقاطعة. • تشييد مكاتب مجالس المقاطعات في ٥ مقاطعات. • تشييد مكاتب مجالس المناطق الإدارية في ٤٦ منطقة. • تشييد أو إصلاح المحاكم الابتدائية في ١٠ مناطق إدارية، عبر ٥ مقاطعات.
إنشاء نظام قضائي ونظام للعقوبات لهما مصداقية ويحترمان حقوق الإنسان الواجبة لجميع المواطنين ويدعمانها، ويكون من السهل اللجوء إليهما	• قام مجلس الوزراء باستعراض مشروع قانون الإجراءات الجنائية. • أجريت مشاورات واسعة بشأن برنامج الأولويات الوطنية المتعلق بمسألة ''القانون وإقامة العدالة للجميع'' الذي يمتد لثلاث سنوات، من أجل عرضه على المجلس المشترك للتنسيق والرصد خلال عام ٢٠١٢. • زادت وزارة العدل عدد مكاتب المساعدة القانونية من ١٩ مكتبا في عام ٢٠١٠ إلى ٢٦ مكتبا في عام ٢٠١١. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بلغ مجموع محامي المساعدة القانونية في وزارة العدل ٩٧ محاميا. وتم توفير ٣٥ محاميا إضافيا لوحدة المساعدة القانونية التابعة للوزارة عن طريق برنامج إصلاح قطاع العدالة التابع للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان. • تمت زيادة خدمات المعونة القانونية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية؛ وبلغ العدد التقديري لمحامي المساعدة القانونية في عام ٢٠١٠ نحو ١٩٠ محاميا، وتبلغ التقديرات الحالية حوالي ٢٥٠ محاميا. • ازداد عدد المحامين المسجلين لدى النقابة المستقلة للمحامين في أفغانستان من حوالي ٩٢٨ محاميا في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ١ ١٥٠ محاميا تقريبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. • وافق مجلس الوزراء على مجموعة إجراءات متعلقة بالأجور وتحديد رتب الوظائف في مكتب النائب العام في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في ١٠ كانون الثاني/يناير، سلمت وزارة العدل مديرية السجون المركزية رسميا إلى وزارة الداخلية، عملا بمرسوم رئاسي مؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتدعو البعثة، إلى جانب شركاء الأمم المتحدة وغيرهم من الجهات المعنية، إلى أن تظل المديرية هيكلا يخضع مباشرة من حيث التسلسل الإداري لوزير الداخلية، ويكون مستقلاً عن الشرطة الوطنية الأفغانية وغيرها من الإدارات. وأكد وزير الداخلية من جديد التزامه في هذا الصدد.

رابعاً – حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: تحسين احترام حقوق الإنسان للأفغان، وذلك تمشيا مع الدستور الأفغاني والقانون الدولي، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين، وحالة النساء والفتيات، وحرية التعبير، والمساءلة على أساس سيادة القانون

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
انخفاض في عدد الحوادث الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة وترويع المدنيين، من خلال امتثال الجهات الفاعلة المعنية للقانون الدولي	• في عام ٢٠١١، قُتل ٣ ٠٢١ مدنيا في حوادث متصلة بالنزاع، أي بزيادة نسبتها ٨ في المائة عن عام ٢٠١٠. وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن مقتل ٢ ٣٣٢ شخصا، أي بزيادة نسبتها ١٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. وكانت القوات الموالية للحكومة مسؤولة عن ١٤ في المائة من الوفيات في صفوف المدنيين، أي بانخفاض نسبته ٤ في المائة عن عام ٢٠١٠.
	• أصدرت القوة الدولية توجيهين تكتيكيين عامين للتخفيف من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين بما في ذلك ما يتعلق منها بعمليات البحث ليلا، وأصدرت توجيهين تكتيكيين داخليين إضافيين يتعلقان بحماية القوافل والدخول إلى المرافق الطبية، الأمر الذي أسهم في توفير حماية أفضل للمدنيين والحد في الخسائر البشرية في صفوف المدنيين من قبل القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• أصدرت حركة طالبان عددا من البيانات العامة تلتزم فيها بكفالة حماية المدنيين خلال عملياتها.
	• واصلت البعثة بذل جهود الرصد والدعوة لإذكاء الوعي بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
تحسين الوعي لدى الأفغان بحقوقهم ولدى الحكومة بالتزاماتها	• نشرت البعثة خمسة تقارير عن حماية المدنيين، وإنفاذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة، ومعاملة المحتجزين في السجون الأفغانية، وتيسير حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام وأنشطة الدعوة ذات الصلة مع مختلف أصحاب المصلحة ووسائط الإعلام، لإذكاء وعي الجمهور بشواغل حقوق الإنسان.
	• تم في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، توقيع خطة العمل المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة المتعلقة بمنع تجنيد القصّر، والعنف الجنسي، وقتل الأطفال وتشويههم، وأنشئ الفريق العامل التقني المشترك بين الوزارات المعني بالأطفال والنزاع المسلح.
	• أصدرت وزارتا الداخلية والدفاع ثلاثة مراسيم بمنع تجنيد القصّر وتعزيز الإجراءات التأديبية ذات الصلة في صفوف قوات الأمن الوطني الأفغانية.
	• أصدر مجلس شورى العلماء اثنتين من الفتاوى لإذكاء الوعي بشأن حظر تجنيد الأطفال والتعذيب وشن هجمات على المدارس والمستشفيات في الإسلام.
تحسين أثر التدابير القانونية والسياساتية ودعمها لمكافحة العنف الموجه ضد النساء والفتيات	• المصادقة على قانون محلي ينظم عمل مراكز حماية المرأة. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوفير الدعم التقني لوزارة شؤون المرأة ومكاتب المقاطعات ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل الأنظمة، وقد درّبت أيضا مديرين لشؤون المرأة من ٢٤ مقاطعة.
	• لا يستخدم أعضاء النيابة العامة قانون القضاء على العنف ضد المرأة استخداما كافيا. ذلك أنه يتم في كثير من الأحيان التوسط في حالات العنف ضد المرأة من خلال الآليات المحلية التقليدية لتسوية المنازعات في انتهاك للقانون. (انظر تقرير البعثة لعام ٢٠١١ عن قانون القضاء على العنف ضد المرأة).

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• واصل المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إدارة الصندوق الخاص للقضاء على العنف ضد المرأة. ويموَّل سبعة من أصل ١٧ مركزا لحماية النساء في أفغانستان من ذلك الصندوق. وبلغ مجموع الأموال التي دُفِعت في عام ٢٠١١ للملاجئ ٢٤٦ ٧٤٢ دولارا.
تحسين الوعي بالتدابير القانونية والسياساتية ذات الصلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم لها	• وضعت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان الصيغة النهائية لتقريرها عن رسم خريطة النزاع المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان من عام ١٩٧٨ إلى عام ٢٠٠١.
	• لم تنقَّح خطة العمل من أجل السلام والمصالحة والعدالة، رغم أنها تشكل أحد التزامات مؤتمر كابل.
	• أجرت منظمات المجتمع المدني واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بدعم من البعثة، حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام والتمست فيه آراء من أكثر من ٥٠٠ ١ أفغاني محلي بشأن السلام والأمن وعملية الانتقال وسيادة القانون والإفلات من العقاب.
	• أفادت معظم مجالس السلام في المقاطعات بأنها لا تضم تمثيلا عادلا لجماعات المجتمع المدني والنساء والضحايا.
	• اعتمدت الأمانة العامة المشتركة لبرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج الإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن الفرز، ولكن التقارير تفيد بأن لجان السلام المحلية وعدت بالعفو عن المحاربين إذا انضموا إلى البرنامج.
وفاء الحكومة بالتزامات الإبلاغ عن العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان	• نظرت لجنة حقوق الطفل في التقرير الأولي لأفغانستان عن تنفيذها لاتفاقية حقوق الطفل.
	• دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحكومة في إعداد وتقديم أول تقرير دوري أولي لها إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لتنظر فيه في عام ٢٠١٢.
	• وضعت وحدة دعم حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل، بدعم تقني من البعثة، خطة عمل لتنفيذ توصيات عام ٢٠٠٩ الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة قدرة حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بوصفها المؤسسة الأفغانية الوطنية لحقوق الإنسان، والتزامهما باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيقها وتعزيزها	• أصبحت وحدة دعم حقوق الإنسان في وزارة العدل تعمل بكامل طاقتها. واستعرضت الوحدة التشريعات الأفغانية للتحقق من امتثالها لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأجرت هذه الوحدة أيضا تقييما جنسانيا لجميع وزارات الحكومة. • صادق المجلس المشترك للتنسيق والرصد على برامج الأولويات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والمسؤوليات المدنية. وقد وُضعت خطة تنفيذها التي تستمر ثلاث سنوات. • رغم أن الحكومة تعهدت بتقديم مليون دولار إلى اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، فإن الميزانية النهائية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ المعروضة على البرلمان لم تخصص سوى نصف المبلغ المتعهد به ولم تسوِّ الوضع القانوني للجنة في إطار الميزانية الإجمالية. • أجرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقييما ذاتيا لقدرتها التنظيمية والتنفيذية بغية تعزيز تنمية القدرات في المستقبل. • أنشأت مديرية الأمن الوطنية وحدة لحقوق الإنسان للتحقيق في المزاعم المتعلقة بإساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم.

خامسا – التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النقطة المرجعية: وضع سياسات حكومية، يدعمها المجتمع الدولي، تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتسهم في الاستقرار العام

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
تُصمم برامج الأولويات الوطنية وتُنفَّذ بدعم وتأييد دوليين	• صادق المجلس المشترك للتنسيق والرصد على ١١ من أصل ٢٢ برنامجا من برامج الأولويات الوطنية. • تم على مدار العام اختبار نظام الإبلاغ الحكومي الذي يمتد على مدى ١٠٠ يوم، وأحيطت الجهات المانحة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ خطط عمل برامج الأولويات الوطنية. • تلقى الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان تمويلا من الجهات المانحة بعد موافقة برنامج صندوق النقد الدولي، ويتضمن ذلك تقديم الدعم من خلال الميزانية لبرامج الأولويات الوطنية.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم وزارة التأهيل والتنمية الريفية في إعداد استراتيجية وطنية عن الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة؛ ونظمت الهيئة أيضا حلقة عمل لموظفين كبار من وزارة العدل عن الشؤون الجنسانية والتمكين الاقتصادي.
زيادة التوزيع العادل للمساعدة الإنمائية والنفقات الحكومية في جميع أنحاء أفغانستان	• بدأ مشروع رائد للميزنة على مستوى المقاطعات في عام ٢٠١٠ لإدراج الاحتياجات المقيّمة على مستوى المقاطعات في الميزانية الوطنية. ويمكن أن تتلقى كل مقاطعة ما يصل إلى ٢,٥ مليون دولار في الميزانية القادمة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.
	• أجرت وزارة المالية استعراضا مستقلا لقدرات الإدارة المالية العامة في ١٤ وزارة، من أجل دراسة الخيارات المتاحة لتحسين تنفيذ الميزانية.
زيادة تحصيل الإيرادات والنمو المستدام استنادا إلى الموارد الأفغانية	• تجاوزت حصيلة الإيرادات المحلية هدفها للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة ١١,٨ في المائة في الأشهر الاثني عشر الماضية. وتجاوزت إيرادات الضرائب إيرادات العام السابق، لكنها لم تبلغ الهدف المحدد. وتجاوزت الرسوم الجمركية أرقام الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، سواء الأرقام الفعلية أو المستهدفة. وارتفعت الإيرادات غير الضريبية عما كانت عليه في الوقت ذاته من الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، وزادت عن الهدف المحدد، ويعزى ذلك أساسا إلى المتحصلات الأولى من منجم أيناك للنحاس. وتشير البيانات الأولية إلى أن نسبة النمو في عام ٢٠١٢ ستنخفض عن العام السابق (٨,٤ في المائة، إلا أن النمو سيبقى قويا).
	• اجتمع فريق أصحاب المصلحة المتعددين المنبثق عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ٨ مرات في عام ٢٠١١، واختارت حكومة أفغانستان شركة مستقلة لمراجعة الحسابات للتحقق من صحة تقارير الامتثال المنتظمة.
	• تشترك جماعات المجتمع المدني في عضوية فريق أصحاب المصلحة المتعددين المنبثق عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ويتضمن مشروع قانون الوصول إلى المعلومات أحكاما تتيح للجمهور الاطلاع على بيانات التعدين.

سادساً – التعاون الإقليمي

النقطة المرجعية: التنسيق الإقليمي المطرد والفعال لدعم الرخاء والسلام والاستقرار

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
• تحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية وزيادة الاستثمارات الإقليمية	• اجتمع في يوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ الفريق العامل المعني بالتعاون الإقليمي، الذي أنشأه فريق الاتصال الدولي، وأكّد مجددا الالتزام باستقرار أفغانستان وبرخائها الاقتصادي. • عُقد ”مؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان: الأمن والتعاون في قلب آسيا“ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقدم في أعقابه نائب وزير خارجية أفغانستان ورقة مفاهيمية تتضمن ١٢ تدبيرا لبناء الثقة (عُرِض ٤٣ تدبيرا في مؤتمر اسطنبول) بهدف تعميق التعاون الإقليمي. • في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، دخل اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان حيز التنفيذ. • استؤنفت الاجتماعات الثلاثية بين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية في ٣ أيار/مايو ٢٠١١، لكنها عُلقت مجددا في أعقاب مقتل برهان الدين رباني. • وقعت أفغانستان والهند اتفاق شراكة يشمل التعاون السياسي والأمني؛ والتعاون التجاري والاقتصادي؛ وتنمية القدرات، والتعليم؛ والعلاقات الاجتماعية والثقافية والعلاقات على مستوى المجتمع المدني. • تعهّد الاتحاد الروسي في الاجتماع العاشر لمجلس رؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بدفع ٥٠٠ مليون دولار لمشروع آسيا الوسطى وجنوب آسيا لتجارة الطاقة الكهربائية ونقلها. • اتفقت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين أفغانستان وباكستان، في اجتماعها المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على وضع خريطة طريق محددة زمنيا للخطوات الرامية إلى تعزيز التعاون بشأن نقل الطاقة والطرق التي تربط بين آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان. • في مؤتمر قمة عُقد في طهران في حزيران/يونيه ٢٠١١، وقّع رؤساء أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية إعلانا بشأن تعزيز

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	الجهود المشتركة لمكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب، وبشأن توسيع نطاق التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي.
	• في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقّعت أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية مذكرة تفاهم لزيادة التعاون في قطاعات الجمارك والمصارف والتأمين، وتدابير لمكافحة التهريب.
	• في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وقعت أفغانستان وكازاخستان اتفاقا بشأن توسيع نطاق التجارة بين البلدين.
	• افتُتح في تشرين الأول/أكتوبر ''جسر الطاقة'' بين أفغانستان وطاجيكستان وهو خط لنقل الطاقة الكهربائية يربط بين محطة سانغتودا لتوليد الطاقة الكهرمائية في طاجيكستان وبغلان في أفغانستان.
	• عُقدت محادثات ثلاثية بين أفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان في دوشانبي في طاجيكستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لتنظيم جهود مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات في أوانها وتدريب الأخصائيين المهنيين.

سابعا – الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي

النقطة المرجعية: دعم المجتمع الدولي للأولويات الأفغانية باتساق ضمن إطار التنسيق بقيادة أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة نسبة اتساق المعونة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والأولويات الحكومية	• أعلنت الحكومة اعتماد الاتفاق الجديد للعمل في الدول الضعيفة، الذي صُدِّق عليه في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، باعتباره إطارها الجديد لإدارة المعونة.
	• تجرى مراجعة سياسة الحكومة في إدارة المعونة من أجل تحسين الاتساق مع نتائج مؤتمري بون وبوسان ومع السياق الحالي للتنمية وبيئة المعونة.
	• سيبدأ في آذار/مارس ٢٠١٢ حوار التعاون الإنمائي، وهو نشاط

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	سنوي للتفاعل بين وزارة المالية والجهات المانحة، لمناقشة توفير حافظة للتمويل والاتفاق على الاتساق مع الأولويات الرئيسية، وسيجري في إطار ذلك الحوار تقييم مدى الاتساق مع برامج الأولويات الوطنية.
• تحسين المساءلة بشأن الشراء والتعاقد باسم الحكومة والمجتمع الدولي	• قدمت توصيات الفريق العامل المعني بالتعاقد التابع لمكتب مجلس الأمن القومي إلى مكتب الرئيس.
• تعزيز المجلس المشترك للتنسيق والرصد دعما لعملية كابل، وكوسيلة للاستعراض المنتظم للتقدم المحرز بشأن الأولويات الأفغانية والالتزامات المتبادلة	• تم التأكيد مجددا على أن المجلس المشترك للتنسيق والرصد هو الآلية الرئيسية الرفيعة المستوى للتنسيق في أفغانستان بعد الاتفاق على مبادرات من قبيل التصديق على برامج الأولويات الوطنية.

ثامنا – مكافحة المخدرات

النقطة المرجعية: استدامة التوجه في الحد من زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، وإدمان المخدرات

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
• انخفاض في زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، ومعدلات الإدمان	• بلغت المساحة المزروعة بالخشخاش في أفغانستان ٠٠٠ ١٣١ هكتار، أي أعلى بنسبة ٧ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وتركزت نسبة ثمانية وسبعين في المائة من زراعته في مقاطعات أوروزغان ودايكوندي وزابل وقندهار وهلمند في الجنوب، ونسبة ١٧ في المائة في مقاطعات بادغيس وفرح ونيمروز في الغرب.
	• انخفض عدد المقاطعات الخالية من زراعة الخشخاش من ٢٠ مقاطعة في عام ٢٠١٠ إلى ١٧ مقاطعة في عام ٢٠١١، حيث فقدت مقاطعات بغلان وفارياب وكابيسا وضعها كمقاطعات خالية من زراعة الخشخاش.
	• من المتوقع أن يصل الإنتاج المحتمل في عام ٢٠١١ إلى ٨٠٠ ٥ طن، أي بزيادة نسبتها ٦١ في المائة عن الإنتاج في عام ٢٠١٠، الذي بلغ ٦٠٠ ٣ طن.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• زادت نسبة توفير العلاج من تعاطي المخدرات بشكل طفيف، ويتاح مزيد من خيارات العلاج بما في ذلك علاج المرضى الخارجيين والرعاية اللاحقة في المجتمعات المحلية.
	• اكتمل وضع السياسة الجديدة للحكومة المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات وسياسة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والرعاية المتصلة بهما، من أجل التصدي لزيادة معدلات الإدمان وما يصاحبها من أضرار في البلد.
• زيادة الجهود الرامية إلى حظر المخدرات ومكافحة الاتجار بها بفعالية	في عام ٢٠١١، شنت شرطة مكافحة المخدرات ١ ٨٠٧ حملات مداهمة، أدت إلى مصادرة ٥٢ ٨٣٩ كيلوغراما من الأفيون و ٣٢ ٧٩٣ كيلوغراما من الهيروين و ٥٧ ٩٦٨ كيلوغراما من الحشيش و ٢٩ ٣٧٤ كيلوغراما من المورفين و ١١٢ ٢٣٧ كيلوغراما من السلائف الكيميائية. وأُلقي القبض على ما مجموعه ٩٦٣ مشتبها، بمن فيهم ٧ من الرعايا الأجانب.
	• قامت السلطات الأفغانية في إطار العملية الثالثة من المبادرة الإقليمية الهادفة للاتصال والخبرة والتدريب من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بضبط أكبر كمية من السلائف من بين جميع بلدان المنطقة المشاركة في العملية. وشمل ذلك كمية من أنهيدريد الخل قدرها ٢٣ ٠٠٠ كيلوغرام (ثلاث عبوات) صودرت، فيما شكل إنجازا هاما، عند نقطة عبور حدودية دولية مؤدية إلى أفغانستان، الأمر الذي مكّن من بدء تحقيقات لتتبع مصدرها. وأفادت جمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان أيضا بمصادرة كميات من أنهيدريد الخل (١ ٣٣٠ كيلوغراما و ٤٠٤ كيلوغرامات، على التوالي). كما صودرت مواد كيميائية إضافية أثناء العملية قدرها ١٩ ٠٠٠ كيلوغراما.
• زيادة في الزراعة المشروعة وما يتصل بها من استثمارات رأس المال الخاص في مناطق كانت تستخدم في السابق لزراعة الخشخاش	يجري حاليا تحسين آلية رصد مكافحة المخدرات في المجلس المشترك للتنسيق والرصد لقياس الزيادة في الزراعة المشروعة وما يتصل بها من استثمار رأسمالي خاص في الإطار المتعلق ببرامج الأولويات الوطنية.